UN LIBRARY
JUL 06 1989
UN/SA COLLECTION

A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/322
E/1989/114
20 June 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ١٣ من القائمة الأولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
البند ١٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
التعاون في ميدان الحد من الكوارث الطبيعية

العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقراري الجمعية العامة ١٦٩/٤٢ و ٢٠٣/٤٣ بشأن تسمية التسعينات من هذا القرن بوصفها العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية . ولأجل تقديم المساعدة الى الأمين العام في عملية إعداد إطار عمل لاشتراك الأمم المتحدة في العقد ، قام الأمين العام بتعيين لجنة توجيهية تابعة للامم المتحدة وفريق خبراء دولي مخصص سعيا الى تحقيق تعاون المؤسسات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المناسبة العلمية والتقنية والاكاديمية وخلافها .

وهذا التقرير يتضمن الموجز التنفيذي لتقرير فريق الخبراء ، المدرج بوصفه المرفق الأول .

---

* A/44/50/Rev.1 .

** E/1989/100 .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٤	٣
ثانيا - الكوارث الطبيعية بوصفها مشكلة عالمية	٥-٧	٤
ثالثا - الاجراءات المتخذة	٨-١٠	٦
رابعا - النهج الاساسي المتبع للشروع في تطبيق العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية	١١-١٥	١٠
خامسا - المبادئ التوجيهية لتنفيذ العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية	١٦-٢٠	١٤
سادسا - الترتيبات التنظيمية	٢١-٢٦	١٦

المرفقات

الاول - خلاصة وافية لتقرير فريق الخبراء الدولي المخصص ١٩

الثاني - إعلان طوكيو بشان العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية والصادر عن فريق الخبراء الدولي المخصص في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ٢٥

الثالث - رسالة مؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٨ وموجهة من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي الى الحكومات ٢٨

الرابع - قائمة باللجان الوطنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية و/أو الاشخاص المسؤولين الذين عينتهم حكوماتهم ٣٣

أولا - مقدمة

١ - إدراكا من الجمعية العامة لبلوغ التقدم العلمي والتقني مرحلة تسمح ببذل جهد متضافر فعال للحد من أثر الكوارث الطبيعية ، فقد قررت :

"أن تسمي التسعينات من هذا القرن عقدا يولي فيه المجتمع الدولي ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، اهتماما خاصا لتعزيز التعاون الدولي في مجال الحد من الكوارث الطبيعية" (قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧) .

وقررت الجمعية أن يكون هدف هذا العقد :

"هو الحد عن طريق الاجراءات الدولية المتضافرة ، لا سيما في البلدان النامية ، مما يقع من خسائر في الأرواح وأضرار في الممتلكات واختلال اجتماعي واقتصادي نتيجة للكوارث الطبيعية ، التي من قبيل الزلازل والعواصف (الزوابع الحلزونية والأعاصير المدارية والدوامية والاستوائية) والأمواج السنامية والفيضانات والانهيارات الصخرية وفوران البراكين وحرائق البراري ، وغيرها من النوائب الطبيعية المنشأ ، التي من قبيل غزوات الجنادب والجراد" .

٢ - وحددت الجمعية العامة الأهداف التالية بوصفها أهدافا للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية :

"(أ) تحسين قدرة كل بلد على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية بسرعة وفعالية ، مع إيلاء اهتمام خاص لتقديم المساعدات الى البلدان النامية في مجال إقامة نظم للإشعار المبكر ، عند الاقتضاء ؛

"(ب) استنباط مبادئ توجيهية واستراتيجيات مناسبة لتطبيق المعارف القائمة ، مع مراعاة الاختلافات الثقافية والاقتصادية بين الدول ؛

"(ج) تعزيز المساعي العلمية والهندسية الرامية إلى رأب الفجوات الحرجة في المعارف بغرض الحد من الخسائر في الأرواح والممتلكات ؛

"(د) نشر المعلومات المتوفرة حاليا والجديدة المتصلة بالتدابير اللازمة لتقييم الكوارث الطبيعية والتنبؤ بها واتقائها والتخفيف منها ؛

"(هـ) استحداث تدابير لتقييم الكوارث الطبيعية والتنبؤ بها واتقائها والتخفيف منها عن طريق برامج للمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا ، ومشاريع البيان العملي ، والتثقيف والتدريب ، توضع بما يتفق ومخاطر ومواقع بعينها ، وتقييم مدى فعالية تلك البرامج" .

٣ - وفي الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٣ ، طلبت الجمعية الى الامين العام أن يقوم ، بالتعاون مع المؤسسات المناسبة في منظومة الامم المتحدة وما يتصل بالموضوع من منظمات غير حكومية علمية وتقنية وأكاديمية وغيرها ، بوضع إطار مناسب لبلوغ هدف العقد ومراميه وتقديم تقرير بذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وهذا التقرير يمثل استجابة الامين العام لذلك الطلب .

٤ - وفي قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أحاطت الجمعية علما مع الاهتمام بالتقرير المرحلي المقدم من الامين العام (A/43/723) وكررت تأكيد طلبها الى الامين العام بأن يضع إطارا مناسبا على جميع المستويات لبلوغ هدف العقد ومراميه .

ثانيا - الكوارث الطبيعية بوصفها مشكلة عالمية

٥ - خلال العقدين الماضيين ، تسببت الكوارث الطبيعية في وفاة ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة وأثّرت تأثيرا ضارا على حياة ما لا يقل عن ٨٠٠ مليون نسمة عن طريق التشريد ، والمرض ، والخسائر الاقتصادية الجسيمة ، ونواتب اخرى من بينها أضرار مباشرة قيمتها مئات البلايين من الدولارت . وعلى سبيل المثال ، ففي السنوات القليلة الماضية وحدها ، أثر جفاف بالغ الشدة على العديد من بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء ؛ ونكبت بنغلاديش بأسوأ فيضان في هذا القرن ، وعانت أرمينيا (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) من زلزال مدمر . وفي أحدث تقرير للامين العام عن أعمال وأنشطة مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث في السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (A/43/375-E/1988/73 و Corr.1) ، ورد ذكر ١١٠ كوارث ، قدمت بسببها مساعدات دولية قيمتها ١,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . ورغم أن الكوارث

الطبيعية تقع في جميع أرجاء العالم ، فقد كان أثرها بالغ الشدة في البلدان النامية .

٦ - وهناك سجل حافل بأعمال الإغاثة المنسقة في حالات الطوارئ التالية للكوارث الطبيعية ؛ كما يظهر الأفراد والحكومات والمنظمات الدولية ، الحكومية وغير الحكومية على السواء ، درجة ملحوظة من السخاء في هذا الصدد . وخلال السنوات القليلة الماضية ، كانت هناك درجة متزايدة من الإدراك لضرورة استكمال المشاركة الدولية في جهود الإغاثة والتأهيل بمساهمة دولية متزايدة ومنسقة فيما يتعلق باتقاء الكوارث والتخفيف من حدتها . ويعتبر الكثير من الناس أن الكوارث الطبيعية أمر حتمي وأن التخفيف من حدة الكوارث غير ممكن ، وهذا يكشف عن أوجه سوء فهم للحالة . فهناك كوارث طبيعية ذات منشأ جوي يمكن في حالتها استخدام الإشعار المبكر بفعالية ؛ وهناك كوارث طبيعية أخرى ، من قبيل الزلازل وفوران البراكين ، لا يمكن لإجراءات الاتقاء أن تؤثر في عددها أو نوعها ولكن الآثار السلبية لتلك الكوارث يمكن أن تخفف بفضل أوجه التقدم التكنولوجي المحرز فيما يتعلق بأجهزة الكشف وتحسين تصميم الانشاءات . وفي حالة كوارث طبيعية أخرى مثل الفيضانات وحالات الجفاف ، يمكن التخفيف من حدة الأحداث ذاتها ، فضلا عن آثارها السلبية ، بفضل اجراءات إتقاء من قبيل إقامة الحواجز الصناعية وإعادة زراعة الأحراج وإقامة الهياكل اللازمة لمكافحة التحات ، وما الى ذلك . وبالتالي ، فان التخفيف من حدة الكوارث ممكن بفضل الاجراءات المتخذة مسبقا ، وبتحسين تقييم أخطار الكوارث بجميع أنواعها ، وباتقاء الكوارث القائم على التنبؤ والإشعار ، ومراقبة استخدام الأراضي ، وتوفير هياكل الإتقاء ، والتثقيف والتدريب ، والتخطيط لشبكات الاتصال وغير ذلك من الهياكل الأساسية اللازمة للطوارئ .

٧ - ويمكن تعريف الكارثة الطبيعية بأنها عطل خطير في سير حياة المجتمع المحلي تسببه ظاهرة طبيعية تولد خسائر بشرية ومادية واسعة النطاق . وجوهر الكارثة الطبيعية لا يتمثل في الخطر المسؤول عنها ، أي الحدث المادي الذي يتسبب في مثل هذه الخسائر ، بل في الأثر الانساني والاقتصادي والاجتماعي المترتب على مثل هذا الحدث المادي المعين . والخطر الذي يتعرض له أي مجتمع محلي يتوقف على طبيعة الحدث المادي وعلى مدى قابلية المجتمع المحلي للتأثر بهذا الخطر المعين ، الذي يمكن تقديره كميا من حيث شدته المادية واحتمال وقوعه . وتتوقف القابلية للتأثر على عدد من العوامل المادية والهندسية والاقتصادية والاجتماعية . فبعض أنواع المجتمعات المحلية وبعض الفئات الموجودة داخل مجتمع محلي بعينه معرضة للتأثر الشديد بالكوارث الطبيعية . فعلى سبيل المثال ، أظهرت التجربة أن أفقر قطاعات السكان هي

الأشد قابلية للتأثر ؛ وبالمثل ، فان سكان الحضر معرضون للتأثر الشديد بالكوارث الطبيعية المفاجئة ، بينما يتسم أثر الجفاف بشدته الملحوظة في المناطق الريفية . كذلك ، فان حالة البلدان النامية الجزرية يتناولها بالتحليل تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، المعنون "حدوث الكوارث الطبيعية في البلدان النامية الجزرية" (TD/B/961) . وقد كشفت الدراسة ، التي تناولت ١١٣ كارثة طبيعية (زلازل وأعاصير استوائية وفيضانات) بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١ ، أنه من بين تسع حالات كوارث انطوت على ضرر يتجاوز ٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كانت هناك سبع حالات في بلدان نامية جزرية .

ثالثا - الاجراءات المتخذة

٨ - في شباط/فبراير ١٩٨٨ أنشأ الأمين العام لجنة توجيهية تابعة للأمم المتحدة لمساعدته في الاضطلاع بمسؤولياته فيما يتعلق بالعقد . وتتكون اللجنة من جميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، يترأسها المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي مع منسق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث كنائب لرئيسها . والتكوين الحالي للجنة التوجيهية هو كما يلي : مكتب المدير العام لادارة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (الرئيس) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث (نائب الرئيس) ، ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، جامعة الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، اللجنة الاقتصادية لأوروبا ؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، برنامج الأغذية العالمي ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، منظمة الصحة العالمية ، الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، البنك الدولي ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة . وقام فريق عامل مشترك بين الوكالات بمساعدة اللجنة التوجيهية ، فاستعرض الأنشطة التي نفذت داخل منظومة الأمم المتحدة ، وأعد عددا من الدراسات والتقارير عن جوانب العقد المقترح ويسر مناقشة التخطيط والتنسيق للمساهمات التي تقدمها مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها للعقد . وأنشئت أمانة مؤقتة للعقد بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق

عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ومشاركة الخبراء المعارين من الدول الأعضاء وكيانات الامم المتحدة .

٩ - وبالاضافة الى ذلك عين الأمين العام فريق خبراء دوليا مخصصا ، يتكون من ممثلين لفروع المعرفة العلمية والتقنية المختلفة المتعلقة بمنع حالات الكوارث وتخفيفها ، لمساعدته في وضع إطار وعلى وجه التخصيص في تحديد المجالات ذات الأولوية لاستخدام المعرفة الحالية ، وتحديد الثغرات الموجودة فيها وتقديم التوصيات المتعلقة بمسائل التنفيذ . وتتألف عضوية فريق الخبراء على النحو التالي :

د. فرانك برس (الرئيس)	رئيس أكاديمية العلوم الوطنية ، الولايات المتحدة الامريكية ؛
د. إميليو روزينبلويث ، (نائب الرئيس)	استاد الشرف في الهندسة ، معهد الهندسة ، المكسيك ؛
د. اناند س. اريا	استاد هندسة الزلزال ، والقائم بأعمال نائب رئيس جامعة روركي ، الهند ؛
د. محمد بن بليديا	المدير العام للوكالة الوطنية لاستصلاح الأراضي ، الجزائر ؛
د. ادريس بن ساري	مدير المركز الوطني للبحوث ، المغرب ؛
السيد نويل فيليب شيني	مدير الوحدة القومية لأبحاث حرائق الادغال ، كانبيرا ، استراليا ؛
الاستاد جيمس س. ا. دوج	رئيس الأكاديمية الايرلندية الملكية ، مركز أبحاث موارد المياه ، ايرلندا ؛
د. البرتو م. غيسيكي	مدير ، المركز الاقليمي للسيزمولوجيا لأمريكا الجنوبية ، بيرو ؛

د. ريتشارد إ. هالغرين	المدير التنفيذي ، جمعية الارصاد الجوية الامريكية ، الولايات المتحدة الامريكية ؛
د. فيت كارنيك	كبير السيزمولوجيين ، المعهد الجيوفيزيائي، تشيكوسلوفاكيا ؛
د. فلاديمير ي. كيليس - بوروك	رئيس الاتحاد الدولي للجيوديسيا والجيوفيزياء ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛
د. رومان كينتانار	المدير العام لادارة الخدمات الجوية ، والجيوفيزيائية والفلكية في الفلبين ؛
السيد رام كرشنا	مدير ادارة الارصاد الجوية ، فيجي ؛
د. ميشيل ف. ليشا	رئيس مدرسة الصحة العامة ، الجامعة الكاثوليكية في لوفين ، بروكسل ؛
السيد فرانكلين ماكدونالد	مدير مشروع عموم منطقة البحر الكاريبي للاستعداد لحالات الكوارث ومنعها ، انتيغوا ؛
د. نوربرت مورغنسترن	الاستاذ بقسم الهندسة المدنية ، جامعة البرتا ، كندا ؛
السيد لويز نوفيز دي الميدا	المنسق الاقليمي ، شبكة ادارة مستجمعات الامطار لامريكا اللاتينية ، وزارة الزراعة ، البرازيل ؛
الاستاذ توماس ر. اودهيامبو	مدير المركز الدولي لفيزولوجيا الحشرات والايكولوجيا ، كينيا ؛

د. كيزو اوكابي	استاذ الشرف ، جامعة طوكيو ، اليابان ؛
د. ليكان اويباندي	استاذ الهيدرولوجيا وموارد المياه ، جامعة لاغوس ، نيجيريا ؛
د. كارلو بلاندا	نائب المدير ، معهد علم الاجتماع الدولي ، ايطاليا ؛
د. غوديون بيترسن	مدير منظمة الدفاع المدني الايسلندية ، ايسلندا ؛
د. ياكيم بتروفسكي	رئيس معهد هندسة الزلازل والهندسة السيزمولوجية ، يوغوسلافيا ؛
د. لي - لي جي	الاستاذ ونائب المدير ، بمعهد الهندسة الميكانيكية ، الصين .

واجتمع الفريق في جنيف في تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وفي نيويورك في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، وفي الرباط في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ وفي طوكيو في نيسان/ابريل ١٩٨٩ . والى أن يصبح تقرير فريق الخبراء متاحا ، يرفق بالتقرير الحالي موجز تنفيذي ، واعلان طوكيو الذي اعتمده الفريق بوصفهما المرفقين الأول والثاني .

١٠ - وطلبت الجمعية العامة في القرار ١٦٩/٤٣ ، الى الحكومات أن تشترك خلال العقد في الاجراءات الدولية المتضافرة وأن تنشئ لجانا وطنية بالتعاون مع الأوساط العلمية والتكنولوجية ذات الصلة ، وأن تبقي الأمين العام على علم بخططها الوطنية للعقد . وقد أرسلت في هذا الصدد رسالة الى الحكومات الوطنية توصي بانشاء لجان وطنية في وقت مبكر وتقترح الملاحيات الممكنة لتلك اللجان (المرفق الثالث) . واستجابة لذلك ، اخطرت حكومات كثيرة الأمم المتحدة باقامة مثل تلك اللجان أو تحديد مراكز تنسيق وطنية للعقد (انظر المرفق الرابع) .

رابعا - النهج الأساسي المتبع للشروع في تطبيق العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

١١ - نصت الجمعية العامة في قرارها ١٦٩/٤٣ على أن

"مفهوم وضع برنامج عالمي للحد من الكوارث الطبيعية يقوم على أساس الجهود التعاونية فيما بين دول مختلفة ثقافيا واقتصاديا ، جنبا الى جنب مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المعنية ، بما فيها المؤسسات العلمية والتكنولوجية" .

وأيد فريق الخبراء المخصص الدولي كما أيدت اللجنة التوجيهية للأمم المتحدة هذا التركيز على تعددية الأطراف المشاركة الرئيسية في العقد .

١٢ - وركز فريق الخبراء ، من هذا المنظور ، على أهمية اتباع نهج متكامل ، فحدد الأولويات التالية :

(أ) الاعتراف بأن إيلاء الاهتمام اللازم للتخطيط والاستعداد والوقاية واعتماد الموارد اللازمة لذلك سيؤدي في نهاية المطاف الى الحد من الكوارث الطبيعية ؛

(ب) تحويل التركيز إلى التخطيط والاستعداد السابقين لوقوع الكوارث ، والمحافظة في الوقت نفسه على إمكانيات الإغاثة بعد حصول الكوارث ؛

(ج) تثقيف الجماهير لتغيير منظور المجتمع من موقف الحتمية الى موقف الوعي بالفرص المتاحة للتخفيف من وطأة الكوارث وبدور الأفراد في حماية أنفسهم ؛

(د) وضع سيناريوهات لكوارث محتملة بغية زيادة الوعي بماهية الكوارث وتنمية وسائل مواجهتها والحد منها ؛

(هـ) انشاء و/أو تعزيز نظم الإخطار المبكر الملائمة لاحتياجات المنطقة ؛

(و) وضع قواعد بيانات تاريخية موثوقة لتقييم خطر الكوارث لاستخدامها في التخطيط لاستعمال الأراضي ، والتصميم الهندسي وما يتعلق بذلك من قواعد وأنظمة ترمي الى تقليل مواطن الضعف ؛

(ز) وضع خرائط للمناطق المعرضة للكوارث التي يقطنها عدد كبير من السكان المعرضين للخطر ؛

(ح) شمل عملية الوقاية من الكوارث والاستعداد لها في عمليات التخطيط على الصعيدين الوطني والمحلي ؛

(ط) تعزيز القوى التنظيمية وتدريب الاخصائيين لتحسين الموارد المستخدمة للتخفيف من وطأة الكوارث ؛

(ي) ترويج وتنفيذ نهج متكامل وتعاوني على الصعيد الاقليمي للحد من الكوارث ؛

(ك) تشجيع زيادة التكنولوجيا ونقل المعلومات الى الأشخاص المعرضين للخطر .

١٣ - ويعتقد الأمين العام ، بعد أخذ الآراء التي أعرب عنها الفريق في الاعتبار ، بأنه ينبغي للمنظمات والمجموعات التالية أن تؤدي دورا رئيسيا في تنفيذ العقد :

(أ) تقع على الحكومات الوطنية مسؤولية تنفيذ البرامج الوطنية بمساعدة اللجان الوطنية أو مراكز التنسيق ، حسب الاقتضاء ، بالتعاون مع القطاعين العلمي والتكنولوجي . ومن الضروري لتحقيق أهداف وأغراض العقد وجود التزام قوي ومستمر على الصعيد الوطني ؛

(ب) تقوم الهيئات الوطنية ، كاللجان المعنية بالعقد ، باستقصاء الآليات والمرافق الموجودة للحد من الأخطار ، وبتقييم الاحتياجات الخاصة لبلدانها ووضع استراتيجية للعقد . ويجب أن تنعكس الأولويات القطرية في تلك الاستراتيجيات الوطنية التي يمكن أن تشكل مع ذلك أساسا للإجراءات المتخذة على الأصعدة دون الإقليمية ، والإقليمية والدولية ؛

(ج) إن الأكاديميات الوطنية ومؤسسات الأبحاث مجهزة جيدا للمساهمة في العقد عن طريق التشجيع على تطبيق المعلومات المتوفرة على الكوارث بجميع أنواعها وبتشجيع المحاولات الرامية الى سد الثغرة الخطيرة في المعلومات المتعلقة بالأخطار وآثارها ؛

(د) ويمكن للمؤسسات الصناعية والمالية (العاملة في مجالات كالتأمين ، والأعمال المصرفية ، والبناء ، والاتصالات ، والزراعة ، والسياحة) أن تقدم مساهمة خاصة في وضع برامج وطنية فعالة من حيث التكاليف للاستعداد لمواجهة الكوارث ؛

(هـ) وستضطلع سلطات حماية المدنيين بمهام رئيسية قد تشمل إعداد ملاجئ للطوارئ ، والاتصالات ووضع خطط للإخلاء ، وتدريب أفراد على الإغاثة من الكوارث والسيطرة عليها ، وتنسيق جهود السيطرة على الكوارث ؛

(و) ويمكن أن تسهم المنظمات الوطنية الطوعية بما لديها من قدرة وخبرة وتنوع ، بطرق هامة متنوعة غالبا ما تنفرد بها كل واحدة من تلك المنظمات ؛ فعلى سبيل المثال ، ستكون ثمة حاجة الى مساهمة تلك المنظمات في تعليم الجماهير على اجراءات المساعدة الذاتية ؛

(ز) ولوسائط الإعلام دور هام تؤديه في العقد ، ولا سيما بالمساعدة في المهمة الرئيسية المتمثلة في تغيير العقلية السائدة حاليا فيما يتعلق بمواجهة الكوارث الى عقلية تركز على الوقاية من الكوارث . ولوسائط الإعلام دور هام آخر تؤديه في مجال الإخطار بوقوع الكوارث والاتصالات ، وذلك حسب الظروف القائمة ؛

(ح) وينبغي ان يشترك الجمهور ، اشتراكا وثيقا ليقوم بتعبئة الدعم لانشطة العقد وإدامته ، ولأن وعي الجماهير ، وهذا هو الأهم ، عنصر أساسي في مجال التخفيف من وطأة الكوارث ؛

(ط) ومن الضروري ، نظرا لطبيعة الكوارث الطبيعية ، اتباع نهج على المستوى دون الإقليمي أو الإقليمي ، وبالتالي فيجب أن تشترك مختلف المنظمات اشتراكا فعالا على هذين المستويين ؛

(ي) وينبغي للمنظمات الدولية العلمية والتكنولوجية أن تؤدي دورا رئيسيا في تحديد المعلومات العلمية والتقنية وتبادلها بصورة تمكن من تخفيف حدة الكوارث في البلدان المعرضة لها . وينبغي لها ، تحقيقا لتلك الغاية ، أن تشجع الجهود المبذولة لسد الثغرات الموجودة في معرفة طبيعة حوادث معينة والتنبؤ بوقوعها ؛

(ك) وسوف يطلب من المنظمات المانحة توفير التمويل الخارجي للمشاريع المستحقة سواء لما لها من أهمية شاملة أو بسبب جوانب الضعف الخاصة التي تشكو منها المجتمعات المعنية .

١٤ - وقد شدد قرارا الجمعية العامة ١٦٩/٤٢ و ٢٠٢/٤٣ على أهمية تحديد الدور المتوخى لمنظومة الأمم المتحدة في مجالي الحفز والتسهيل . فمنظومة الأمم المتحدة ، نظرا لطابعها العالمي ، وللخبرة التي اكتسبتها في قطاعات متعددة ، وما أنجزته من عمليات ميدانية ، تنفرد بقدرة للقيام بدور ريادي في العقد . ويوفر العقد أيضا فرصة هامة لمنظومة الأمم المتحدة لكي تعمل بطريقة تعاونية فريدة مع الخبراء والمنظمات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية ، وينبغي أن يشمل دور الأمم المتحدة في هذا العقد ، على سبيل التمثيل لا الحصر ، ما يلي :

(أ) يطلب الى الأمم المتحدة وفقا للفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٢ أن تصبح مركزا دوليا لتبادل المعلومات وتخزين الوثائق وتنسيق الجهود الدولية المتعلقة بالأنشطة المضطلع بها دعما لهدف العقد ومراميه ؛

(ب) تضطلع هيئات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة ببرامج وأنشطة مستمرة لها صلة مباشرة بالعقد . فينبغي الاستفادة بصورة كاملة من الخبرة المكتسبة منها في وضع أنشطة للعقد وتنفيذها . وينبغي تنسيق البرامج والأنشطة ذات الصلة وإدماجها في شكل مساهمة فعالة وافية بالغرض ؛

(ج) وفيما يتعلق بالأنشطة على الصعيد الميداني ، يمكن للمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة ولشبكة الممثلين الميدانيين لمنظومة الأمم المتحدة ، أن يعملوا بصورة وثيقة مع الحكومات واللجان الوطنية المعنية بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية بغية شمل الملائم من عناصر التخفيف من وطأة الكوارث في مخططات التنمية الوطنية . وبهذا الصدد ، توفر التوصيات الواردة في

تقرير فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث عن الجوانب التشغيلية لاستجابة الأمم المتحدة للكوارث التي تصيب قطاعات متعددة (A/43/731 ، المرفق) ، إطارا ملائما يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل ضمنه على الصعيد الوطني ؛

(د) وسيكون للجان الإقليمية دور هام تؤديه في تشجيع ودعم الانشطة المضطلع بها على المستويين دون الإقليمي والإقليمي .

١٥ - وستقع على عاتق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بصورة مستمرة ، أثناء العقد ، مسؤولية توفير قيادة عامة للمجتمع العالمي من أجل تنشيط ومواصلة الالتزامات المتعلقة بتنفيذ العقد ودعم أنشطته . وإن إدراج العقد في جدول أعمال الأمم المتحدة مهم في حد ذاته ، حيث أنه يزيد من تركيز الأضواء على العقد المقترح وتوفر له دافعا أخلاقيا .

خامسا - المبادئ التوجيهية لتنفيذ العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

١٦ - حددت الجمعية العامة في الفقرة ٤ (أ) من قرارها ١٦٩/٤٣ "تحسين قدرة كل بلد على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية بسرعة وفعالية" ، كهدف أول للعقد المقترح . فتنوع الكوارث الطبيعية ، والاختلافات في النظم الاجتماعية ، وتباين مواطن الضعف بين المجتمعات - كل هذه العوامل تشير بوضوح الى وجوب وضع استراتيجية لتخطيط العقد على أساس احتياجات البرامج الوطنية والاجراءات والهياكل الدولية اللازمة لتمكين البلدان فرادى من تخطيط وتنفيذ برنامج وطني فعال . وفي هذا المجال ، يعتبر كل من نقل التكنولوجيا ، وتحديد وتطوير التكنولوجيات التي يمكن تطبيقها على الحالات المختلفة الظاهرة في كل بلد ، من الجوانب الهامة . وينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لحماية البيئة والموارد الطبيعية .

١٧ - سيكون من الملائم كأساس لوضع برنامج وطني ، على النحو الذي اقترحه فريق الخبراء ، تجميع الأنشطة تحت عناوين أربعة هي :

(أ) التنبؤ بالأخطار : ويشمل الأنشطة المتعلقة بأنواع الأخطار كل على حدة ، مثل رصد مؤشرات مختارة تدل على الخطر ، وتخطيط نظم الإخطار المبكر وإنشاؤها

أو تحسينها وتعزيز الوعي العام المتصل بها ، وتشغيل نظم التنبيه المتعلقة بالاخطار الوشيكة الوقوع ، وتقييم نظم التنبؤ واستجابة الجماهير لعمليات التنبيه والإخطار بعد وقوع الكارثة ؛

(ب) تقييم المخاطر : ويشمل أنشطة مثل تحليل عدد تواتر وشدة الظواهر الطبيعية التي تؤدي الى وقوع الكوارث ، ووضع وصيانة سجل تاريخي للاخطار والكوارث ، ووضع خرائط لمستويات الخطر لجميع أنواع الكوارث الطبيعية ، وتقييم مواطن الضعف والآثار المتوقع حصولها ، وإنجاز أبحاث لتحسين فهم أوجه الخطر المحلية الرئيسية ومواطن الضعف المحلية الخاصة ؛

(ج) الاستعداد لمواجهة الكوارث : ويشمل أنشطة مثل تعليم وتدريب الموظفين المعنيين وعامة الجمهور ، ومراقبة استخدام الاراضي وتشييد الابنية مراقبة ملائمة ، وإقامة الهياكل الدفاعية مثل السدود لحماية المناطق المأهولة من فيضان مياه الانهار والبحار أو من طفوح الحمم البركانية ، وانشاء هيكل أساسي للطوارئ في مجال الاتصالات ومجالات أخرى على الصعيدين الوطني والمحلي ؛

(د) السيطرة في حالات الكوارث : وتشمل الأنشطة التي يضطلع بها فقط في حالة كارثة ممكنة أو فعلية ، ولكن ينبغي التخطيط لها جميعا والتدرب عليها في مرحلة التخطيط والاستعداد الاستباقية . وتشمل هذه الأنشطة مخططات للإخلاء المحلي وتوفير إمدادات الطوارئ ، والتدريب على التنظيم الذاتي على المستوى المحلي ، واتخاذ إجراءات لتقديم الإغاثة الوطنية الفورية ، وتقييم الاحتياجات الضرورية واجراءات إرسال المعونة الخارجية .

١٨ - والتوازن بين أنواع الأنشطة تلك في أي بلد بمفرده ، يعتمد بصورة طبيعية على أنواع الاخطار التي تسود المنطقة ، وعلى مواطن الضعف في المجتمعات المحلية إزاء الآثار الناجمة من جراء تلك الأخطار وعلى مجموعة عوامل اجتماعية - اقتصادية شتى . وستقوم هيئات وطنية بتقييم تلك العوامل .

١٩ - شددت الجمعية العامة في قرارها ١٦٩/٤٢ على أن الاجراءات الدولية المتضافرة للحد من الكوارث الطبيعية على امتداد التسعينات ، من شأنها أن تعطي قوة دافعة حقيقية لسلسلة من التدابير المحددة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية . والتعاون الدولي يتسم بأهمية خاصة في المجالات التالية : تطبيق المعلومات المتوفرة

حاليا على نطاق واسع ، وسد الثغرات الخطيرة في المعرفة والفهم ، وتبادل المعلومات وتعميمها ، وتقديم المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا .

٣٠ - وسيكون برنامج العقد قابلا للتطور بالضرورة مع تطور البرامج الوطنية وتجميع معلومات جديدة ونشرها . ويُعتقد بانه من المستصوب ، على النحو المبين أعلاه ، الإشارة في هذه المرحلة الى عناصر خطة تُمكّن من معرفة طبيعة الإجراءات المحددة التي ينبغي اتخاذها في العقد وبعض الاتجاهات العامة التي يمكن أن تتخذها المشاريع . وبالاضافة الى ذلك ، يشمل تقرير فريق الخبراء المخصص الدولي عددا من المشاريع التوضيحية التي تعتبر ملائمة لإدراجها في برنامج العقد . وستبحث في إضافة لهذا التقرير مجالات إضافية لمشاريع ممكنة اقترحتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بوصفها مجالات ملائمة للتنفيذ المنسق في إطار برنامج العقد .

سادسا - الترتيبات التنظيمية

٣١ - يؤيد الأمين العام تأييدا تاما الرأي الذي أعرب عنه فريق الخبراء المخصص الدولي ومفاده أنه ينبغي الاضطلاع على المستويين الوطني والمحلي بأوسع وأهم الجهود للتخفيف من آثار الكوارث . وبالتالي ، يجب أن يكون إطار العقد موجها في هذا الاتجاه . فلا يمكن تحقيق أهداف العقد إلا بتوفر الالتزامات الوطنية في البدء والإبقاء عليها خلال العقد . أما على الصعيد الدولي ، فمن الضروري أن يكون إطار العقد مفتوحا لاستيعاب جميع الخبرات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء . ففي الواقع ، لا يمكن ضمان فعالية العقد إلا إذا كانت مساهمات القطاعين العلمي والتكنولوجي وثيقة التكامل مع الأدوار التي تؤديها الكيانات الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة .

٣٢ - وقد ناقش فريق الخبراء المخصص الدولي في تقريره مسألة المعايير والمفاهيم التنظيمية وقدم عددا من التوصيات الهامة . وبصورة خاصة ، يوصي فريق الخبراء بانشاء إطار تنظيمي دولي يقوم على أساس أربعة عناصر : مجلس أمناء يتألف من شخصيات دولية بارزة يسميها الأمين العام ، ولجنة للعقد تضم خبراء مستقلين بذاتهم يعينهم الأمين العام ، وأمانة صغيرة للعقد برئاسة مدير يعينه الأمين العام ، وصندوق استئماني للعقد يتولى الأمين العام ادارته .

٣٣ - وقد استعرض الأمين العام المقترحات الواردة في تقرير فريق الخبراء وهو يرى أن هذا الترتيب سيكون ، بشكل عام ، مناسبا للعقد . ونظرا الى المناقشة المتعلقة بدور منظومة الأمم المتحدة ، من الضروري اقامة علاقة وثيقة بين هذه الترتيبات ومنظومة الأمم المتحدة ، وإذا ما كان للأمم المتحدة أن تقوم بدور بناء في تنفيذ العقد ، تعين عليها القيام بذلك بالاقتران بالجهات المشتركة الاخرى وينبغي أن يكون دورها فنيا وتنظيميا على حد سواء . وعليه يوصي الأمين العام بالترتيبات التالية :

(أ) انشاء لجنة للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية توفر المشورة بشأن تطوير وتقييم الانشطة المضطلع بها خلال العقد وبالتالي تجميع مساهمات اللجان العلمية والتقنية والمساهمات الأخرى ذات الصلة مع مساهمات هيئات منظومة الأمم المتحدة في إطار نهج متكامل . للحد من الكوارث . وتجتمع اللجنة ما بين أربع وخمس مرات في السنة وتقوم بوضع برنامج شامل للعقد ، مع مراعاة الأولويات والفجوات المحددة على المستوى الوطني ، وتوصي بالأخذ ببرامج وأنشطة هامة تمول من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف . وتحقيقا لهذا الغرض تتألف من ٣٠ الى ٣٥ خبيرا يعينهم الأمين العام في خلفيات جغرافية واسعة النطاق ضامنا تمثيل جميع القطاعات المعنية بالعقد وتضم خبراء من مؤسسات وهيئات في منظومة الأمم المتحدة . ويعمل كل عضو في اللجنة بصفته الشخصية . وتقوم اللجنة أيضا برصد تنفيذ برنامج العقد وتقديم تقرير سنوي الى الأمين العام ؛

(ب) الإبقاء على الترتيبات الحالية للجنة التوجيهية التابعة للأمم المتحدة وتكليفها بمسؤولية ضمان إدماج الأنشطة وكامل امكانيات منظومة الأمم المتحدة في برنامج العقد . وستظل لجنة التوجيه على اتصال وثيق بلجنة العقد . وبالإضافة الى المسؤوليات الشاملة التي سيضطلع بها المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ ، فهو سيواصل الاضطلاع بدوره كرئيس للجنة التوجيه ؛

(ج) انشاء أمانة صغيرة للعقد تكون مسؤولة عن التنسيق اليومي لأنشطة العقد ؛ وتوفر الدعم الفني ودعم الأمانة لمجلس الأمناء ولجنة العقد ولجنة التوجيه ؛ وتعمل كمركز تنسيق لأنشطة العقد وبنوع خاص لإقامة اتصال مستمر مع الكيانات الوطنية . وسيتم اختيار أعضاء الأمانة من داخل منظومة الأمم المتحدة وفي خارجها ، وسيكون مقر الأمانة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالارتباط مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث وستراعى مصالح هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي لها دور هام تقوم به في العقد .

٣٤ - وسينظر الأمين العام في امكانية انشاء مجلس أمناء وفقا لما أوصى به فريق الخبراء ، آخذا في الاعتبار أيضا تعليقات الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المهتمة بالأمر . ويمكن لمجلس الأمناء هذا أن يزوده بالمشورة العامة فيما يتعلق بالعقد وأنه تقدم بدور هام في زيادة الوعي العام والمساعدة في تعبئة الدعم اللازم من قادة الحكومات والرأي العام والقطاع الخاص . ويمكن أن يضم عددا محدودا من الشخصيات البارزة دوليا الذين يعينهم الأمين العام ويجتمع مرة تقريبا في السنة .

٣٥ - وسيشكل التمويل جانبا هاما من العقد . وكما كانت الحال بالنسبة للتدابير المنقحة للمرحلة التحضيرية للعقد ، فإن الترتيبات المبينة أعلاه ستمول من موارد اضافية خارجة عن الميزانية وفي مساهمات في منظومة الأمم المتحدة كما ستطلب تنفيذ العقد مساهمات اضافية . وتحقيقا لهذا الغرض ، يقوم الأمين العام باتخاذ ترتيبات مالية لضمان استلام المساهمات ليس فقط من الحكومات بل من مصادر أخرى أيضا ، بما في ذلك القطاع الخاص .

٣٦ - ويرى الأمين العام أن النهج المتبع خلال المرحلة التحضيرية للعقد كان فعالا وسمح بتحديد ما قد ينطوي عليه هذا العقد من فوائد ممكنة ، والأدوار المتكاملة للهيئات الوطنية والمنظمات الدولية ، والاتجاهات التي ينبغي اتباعها في المراحل الأولى للعقد ونوع الإطار الأكثر ملاءمة لتحقيق تنفيذ ناجح للعقد . ويعرب الأمين العام عن شكره لجميع الذين شاركوا في المرحلة التحضيرية للعقد ، وبصورة خاصة فريق الخبراء والحكومات التي قدمت مساهمات نقدية أو عينية .

المرفق الأول

خلاصة وافية لتقرير فريق الخبراء الدولي المخصص

١ - في الكثير من أنحاء العالم ، تحدث مخاطر طبيعية تتضمن الزلازل ، والأمواج السنامية ، وثوران البراكين ، والانهيارات الصخرية ، والجرافات الثلجية ، والزوابع الحلزونية المدارية وسائر العواصف ، والفيضانات ، وحرائق البراري ، والجفاف ، وغزوات الجراد ، والكوارث المترتبة على هذه المخاطر تهلك أكثر من مليون نسمة كل عقد ، وتأتي على ممتلكات عدد لا يحصى من السكان ، وتحدث خسائر اقتصادية كبيرة . ومن بين العدد الهائل من الاحداث المشؤومة التي وقعت في السنوات القليلة الماضية ، وكل منها يعتبر من أكبر هذه الاحداث ، وقع إعصار استوائي في بنغلايش وحدث زلزال بالصين ، مما أودى بحياة مئات الالاف . والخسائر المترتبة على هذه الكوارث تتسم بمزيد من الحدة والشدة في البلدان النامية . وفي السنوات الأخيرة ، عانت هذه البلدان من ٩٠ في المائة من حالات الوفاة ، كما حدث لها في حالات عديدة أن تأخرت اهدافها الإنمائية لمدة سنوات ، بل وعقود كذلك . ومع النمو السكاني والتحضر ، ومع ضعف التنمية إزاء هذه الكوارث ، يتزايد احتمال التعرض لمآسي أكبر شأنا من ذلك . وقد حان الآن أوان مواجهة هذه القضية على نحو مباشر .

٢ - وغالبية العالم تنظر إلى الكوارث الطبيعية باعتبارها من أعمال القدر . وهذا الموقف غير سليم ويجب تغييره . والمجتمعات والأوساط والافراد يمكن لها أن تقاوم هذه الكوارث وأن تتكيف معها اذا تم إعدادها لذلك من خلال التعليم والتدريب ووضع السياسات والتشريعات والقيام بالاستثمارات اللازمة .

٣ - والتأهب للكوارث من مسؤوليات المجتمعات كلها ، ولكنه يتطلب التزام المجتمع العالمي . وفي عام ١٩٨٧ ، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إدراكا منها لهذا الخطر المتزايد وكذلك للفرصة المواتية لمواجهته ، بإصدار قرار يطالب بتخصيص عقد للحد من "الخسائر في الأرواح والاضرار بالممتلكات والاختلال الاجتماعي والاقتصادي من جراء الكوارث الطبيعية" ، ولا سيما في البلدان النامية . وبغية المساعدة في إعداد هذا العقد - العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية - شكل الأمين العام فريق خبراء دولي مخصص .

٤ - وهذا العقد يعتبر حتمية أخلاقية ، وكذلك يعتبر فرصة لقيام المجتمع العالمي ، بروح من التعاون الشامل ، باستخدام المعارف العلمية والتقنية الغزيرة الموجودة في تخفيف المعاناة البشرية وتعزيز الأمن الاقتصادي . ومفهوم ماهية الجهود الإنسانية ينبغي توسيع مجاله كي يشمل النطاق الكامل لانشطة الحد من الكوارث .

٥ - والعقد ينبغي له أن يشجع على وضع نهج متقدمة للحد من الكوارث ، وكذلك على تطبيق هذه النهج في العالم بأسره . والتنفيذ سوف يتطلب إيجاد تقنيات تتسم بانخفاض التكلفة وبالقابلية للتكيف على نطاق واسع وفق احتياجات كافة المجتمعات . كما أنه سوف يستلزم زيادة الادراك للعلاقة القائمة بين الحد من الكوارث وبين الأهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية .

٦ - والتحدي الذي يواجه العقد يتمثل في إيجاد الخبرة اللازمة وتجميع الموارد من أجل تقليل الخسائر المترتبة على الكوارث بالنسبة للجميع . والتصدي لهذا التحدي يتطلب الاستعاضة عن النهج التدريجي الذي ما فتئ يتبع إزاء الكوارث الطبيعية بنهج آخر متكامل يغطي جميع المخاطر الطبيعية ويتضمن التخطيط والتأهب والوقاية والاشعار والاغاثة والاصلاح .

٧ - وينبغي توجيه الاهتمام نحو رسم خرائط لمواضع المخاطر ، والتكنولوجيا الوقائية ، والتدريب في مجال الكوارث ، وتعليم الجمهور . كما ينبغي أن تكون هناك نظم موقعية تستطيع تقديم الاشعارات ، في الوقت المناسب ، لسكان بوسعهم أن يتلقوا المعلومات المنقولة إليهم وأن يتفهموها وأن يعملوا بمقتضاها . ومعرفة السكان واهتمامهم من الأمور الهامة بالنسبة لبناء مجتمع آمن .

٨ - والعناصر التي تستند إليها أنشطة العقد تتضمن :

(أ) المزيد من الاهتمام بعمليات التخطيط والتأهب والمنع السابقة على وقوع الكارثة وذلك لدعم القدرات الانسانية الفورية اللاحقة على الكارثة ؛

(ب) إيجاد وعي لدى المجتمع بغرض الحد من الكوارث وبدور الأفراد في حماية أنفسهم ؛

(ج) وضع نهج متكامل للحد من الكوارث ؛

(د) إقامة نظم للاشعار المبكر تتسم بالتكيف مع التكنولوجيا والثقافة المتاحة بالمنطقة ؛

(هـ) إنشاء قاعدة للبيانات التاريخية يمكن الاعتماد عليها في تقييم مخاطر الكوارث ، كي تستخدم في مجالات التقسيم إلى مناطق والهندسة والتصميم ، وما يتصل بذلك من قوانين ونظم ؛

(و) إعادة توجيه التفكير الحكومي من أجل إدماج التخطيط السابق على الكوارث في لب عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات على الصعيد الحكومي ، بما في ذلك التأهب الطبي للكوارث ، وتحسين قوانين البناء ، والتخطيط عند استخدام الاراضي ؛

(ز) تعزيز القوى التنظيمية وتدريب الاخصائيين على تحسين الموارد المتعلقة بالحد من الكوارث ؛

(ح) تشجيع وتنفيذ نهج تعاوني اقليمي متكامل للحد من الكوارث ؛

(ط) زيادة تشجيع وتنفيذ نقل التكنولوجيا والمعرفة للمعرضين للمخاطر .

٩ - والتقرير يبرز بعض المشاريع المحددة - التي تتسم عموما بانخفاض التكلفة - والتي تتسم بسهولة في التنفيذ ، والتي من شانها أن تؤدي إلى نتائج ملموسة في وقت قصير . وثمة مقترحات مشاريعية كثيرة سوف تتأتى من البلدان النامية المعرضة للكوارث ، عند اضطلاعها بتقييم احتياجاتها . والعقد في حد ذاته سيكون عملية تطويرية ، وسوف يؤدي في الوقت المناسب إلى إتاحة المزيد من الفرص المشاريعية ذات الاهمية العملية بالنسبة للبلدان المشاركة .

١٠ - ونجاح برنامج العقد يتطلب الاضطلاع بانشطة ذات عناصر قوية على الصعد المجتمعية والوطنية والاقليمية والدولية . ونظرا لتوقف الكثير على تعليم الجمهور وتغيير السياسات والممارسات الحكومية ، فإن من الضروري أن تكون هناك التزامات وطنية بالمشاركة ، ومن ثم فإن قرار الجمعية العامة يطالب بتشكيل لجان وطنية .

١١ - والعقد له زخم دولي كبير ، كما أن ثمة لجانا وطنية كثيرة يجري تشكيلها . وجميع البلدان ينبغي تشجيعها على تنظيم وحدات وطنية من هذا القبيل ، نظرا لأهميتها بالنسبة لأنشطة العقد . وهذه اللجان يجب عليها أن تشمل ، لا مجرد القدرات الحالية المعنية بالاستجابة للكوارث فحسب ، بل ان تشمل كذلك تلك الموارد التي يمكن توفيرها في مجال التخطيط والتأهب والاتقاء ، فيما يتعلق بالكوارث سواء داخل بلدان هذه اللجان أو خارجها . ومن المهم بصفة خاصة ، بالنسبة لجميع الدول ، أن يتم العمل بالاشتراك مع المجتمعات العلمية والتكنولوجية وسائر المجموعات ذات الصلة .

١٢ - ولكن الكوارث الطبيعية كثيرا ما كانت مشكلة اقليمية . أي أنها تستفيد من الحلول الاقليمية كما أنها كثيرا ما تتطلب هذه الحلول . وثمة تجمعات إقليمية كثيرة موجودة بالفعل ، وغالبيتها مشكلة تحت رعاية الأمم المتحدة . ومن الأهمية بمكان أن يجري تعزيز وتدعيم هذه الجهود الإقليمية . ومن الممكن تحقيق الكثير على الصعيد العالمي من خلال المشاركة في التجارب (الناجحة أو التي لم يكتب لها النجاح) التي مرت بها البلدان والمناطق كل على حدة ، وكذلك من خلال الاعتماد على الأوساط الدولية العلمية والتقنية والمنظمات الإنسانية وما إلى ذلك .

١٣ - والأمم المتحدة ، بوصفها محفلا عالميا ، هي المؤسسة المسؤولة ، منطقيا ، عن بدء أنشطة العقد . وهذا العقد يوفر فرصة للأمم المتحدة كيما تثبت قدرتها على الحفز وعلى جمع شمل المهارات والموارد والمجموعات المتنوعة اللازمة لوقف الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية . كما أن الأمم المتحدة مفوضة ، من الناحية الأدبية ، في مجال المطالبة ببذل الجهود اللازمة للحد من الكوارث ، وذلك إلى جانب حوزتها على ثقة الدول .

١٤ - والأمم المتحدة لديها كثير من البرامج المناسبة التي تضطلع بالفعل بتشجيع مختلف جوانب الحد من الكوارث ، وبوسع هذه البرامج أن تقدم المزيد كذلك في السنوات القادمة ، وذلك من خلال زيادة التنسيق والامعان في الوضوح . والاستفادة من زخم هذه البرامج المستمرة ، بما فيها جهودها الواسعة النطاق على الصعيدين الوطني والاقليمي ، تعتبر من الأمور الهامة بالنسبة للحد من الكوارث . ومن الممكن لبرامج منظومة الأمم المتحدة أن تساعد في كفالة مشاركة جميع البلدان ، بأكبر قدر ممكن ، إلى جانب قيامها بتيسير نقل المعلومات والخبرات فيما بين المشاركين في العقد .

١٥ - والكثير من الخبرة والحماس ، فيما يتعلق بتحقيق أهداف العقد ، يتوقف أيضا على المنظمات المهنية وغير الحكومية ، ومشاركة هذه المنظمات في التخطيط والتنفيذ يتسم بأهمية حاسمة . وهذه المنظمات تتضمن الجمعيات العلمية والتكنولوجية والمجموعات الإنسانية والمؤسسات الاستشمارية وكذلك المجموعات المانحة .

١٦ - ومن ثم ، فإن العقد يتيح للأمم المتحدة فرصة العمل ، في ترتيب تعاوني فريد ، مع الخبراء والمنظمات على الصعيدين الوطني والدولي . ومن الممكن أن يوضع إطار للعقد لتسهيل مشاركة جميع الأطراف القادرة على تقديم مساهمة كبيرة والمهتمة بهذه المساهمة . وهذا نهج جديد بالنسبة للأمم المتحدة ، وقد تكون له أهميته في مجال قيامها بمطالبة الأوساط العلمية والتكنولوجية بالمساعدة في مواجهة المشاكل العالمية الأخرى .

١٧ - وتنسيق الأنشطة يتطلب وجود هيكل تنظيمي يتسم بصغر الحجم وبالفعالية . ويجب أن يكون هذا الهيكل مرنا ومنخفض التكلفة . كما ينبغي أن تكون هناك مشاركة عادلة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى جانب مجموعة كبيرة متنوعة من الكيانات الوطنية . والمنظمات الإقليمية والدولية وكذلك المنظمات المهنية وغير الحكومية . أما تمويل أنشطة العقد فيتعين أن يكون من الموارد الخارجة عن ميزانية الأمم المتحدة .

١٨ - والهيكل التنظيمي المنخفض التكلفة المقترح يتوقف على عدة عناصر من داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة . وهو يستدعي قيام الأمين العام بتشكيل مجلس للأمناء ولجنة للعقد وأمانة صغيرة . وثمة صندوق استئماني سوف يتم انشاؤه على يد الأمين العام لدعم هذه الوحدات ، وكذلك لتشجيع المشاريع ذات الجدارة .

١٩ - ومجلس الأمناء ، الذي سيتألف من شخصيات بارزة يتراوح عددها بين الخمس والعشر ، ستوكل إليه مسؤولية شاملة عن رصد تقدم العقد وتعزيز وضوحه وتدعيم اشراك الحكومات الوطنية والمجتمع ككل .

٢٠ - ومسؤولية التنمية البرنامجية ستناط بلجنة للعقد تتألف من ٢٠ إلى ٢٥ خبيرا من الأوساط المعنية بالعلم والتكنولوجيا والصحة والشؤون المالية والاتصالات وسائر الأوساط ذات الصلة ، على أن يعملوا بصفتهم الشخصية . وهذه اللجنة ينبغي لها أن تتسم بتوازن تقني وجغرافي .

٣١ - ومن شأن الأمانة أن تتناول التنسيق اليومي للبرنامج الشامل ، وأن ترصد أنشطة العقد ، وأن تتصل بجميع الأطراف المشتركة .

٣٢ - والأمين العام سيقوم ، بالتشاور مع مجلس الأمناء ، بتحديد مكان الأمانة . وهذه الأمانة يجب عليها أن تعمل بفعالية مع الكيانات الوطنية . وشتى المجموعات الدولية وكذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . أما الترتيبات التنظيمية المتعلقة بالعقد فينبغي لها أن تتوقف ، حيثما أمكن ، على اختصاصات منظومة الأمم المتحدة .

٣٣ - والعمل الرئيسي للعقد سوف يتم داخل البلدان من خلال اشتراك لجانها الوطنية وبعض البلدان النامية سيكون ، مع هذا ، بحاجة إلى المساعدة في تنفيذ الأنشطة المتوخاة للعقد . والصندوق الاستئماني يمكن استخدامه في تشجيع المشاريع التي لا يوجد لها مورد تمويلي آخر وذلك بالاضافة إلى الوفاء بالاحتياجات التنظيمية . ومن شأن هذا الصندوق أيضا أن يشجع على وضع ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف تمكن البلدان النامية من المشاركة الكاملة في العقد ومن الاستفادة منه .

٣٤ - أما الاجراءات المنفردة للدول والمنظمات فإنها سوف تتعزز من خلال وضع آليات دولية لتقاسم الخبرة وتشجيع التفاعل . وهذه الآليات سوف تؤدي إلى التقاء اللجان الوطنية وسائر المجموعات المعنية مع مجلس الأمناء ولجنة العقد والأمانة .

٣٥ - وإعلان طوكيو يتضمن ما يلي :

"إننا نعتقد أن العقد يمثل حتمية أدبية . وهو بمثابة أول جهد منسق للحيلولة دون وقوع خسائر غير ضرورية في الأرواح من جراء المخاطر الطبيعية . وهو يتضمن أيضا معنى عمليا ... وضعف البلدان النامية ينبغي أن يكون موضع اهتمام خاص عند تنفيذ العقد .

...

"والفريق على ثقة من أن [العقد] سيمكن الانسانية من تحقيق الوعد المتعلق بتعزيز الأمن والرخاء" .

المرفق الثاني

إعلان طوكيو
بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث
الطبيعية والصادر عن فريق الخبراء
الدولي المخصص في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٩

نحن ، فريق الخبراء الدولي المخصص المعني بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، نعلن بموجب هذه الوثيقة ما يلي :

إن الإنسانية ، طوال تاريخها ، تعيش تحت تهديد الكوارث الطبيعية . وملايين الأرواح قد فُقدت في العقود الأخيرة ، الى جانب حدوث حالات معاناة بشرية وأضرار بالممتلكات لا تعد ولا تحصى . فضلا عما أصاب الجهود الإنمائية من نكسات . والحالة متزايدة التفاقم في الواقع . والضعف إزاء الكوارث الطبيعية في تصاعد من جراء النمو السكاني والتحضر وتركيز الصناعة والهياكل الاساسية في المناطق المعرضة للكوارث . ولكننا الآن قد حسّنا من القدرة على التصدي لهذه المشكلة . والتسليم بالقضاء والقدر لم يعد مقبولا بعد الآن ، وقد حان الوقت لتسخير القوة الكاملة للتقدم العلمي والتكنولوجي من أجل الحد من المآسي الإنسانية والخسائر الاقتصادية المترتبة على الكوارث الطبيعية .

وهذا المفهوم هو المقدمة المنطقية لما قررته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في قرارها ١٦٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، من تسمية التسعينات عقدا دوليا يتحالف فيه المجتمع الدولي على التعاون من أجل الحد من الكوارث الطبيعية .

والأمين العام للأمم المتحدة ، الذي طولب بوضع إطار لبلوغ مقصد وأهداف العقد ، قد شكل لجنتنا هذه ، أي فريق الخبراء الدولي المخصص . ونحن خمسة وعشرون عالما وخبيرا تقنيا من شتى أنحاء العالم تمثل مجموعة التخصصات المعنية بالحد من الكوارث . وفي وقت قريب سوف نقدم تقريرنا الى الأمين العام ، وإن كنا نريد اليوم أن نلفت انتباه المجتمع الدولي الى

اقتناعنا جميعا بإمكانية انقاذ الملايين من الأرواح ، وحماية مئات الملايين من التعرض للكوارث ، وتوفير مئات البلايين من الدولارات ، نتيجة للعقد الدولي هذا .

ومنذ اجتماعنا الأول بجنيف في تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وقعت فيضانات في السودان وبنغلاديش ، وحدث إعصار غلبرت في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى ، وتعرض اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين ونيبال والهند لزلازل مدمرة ، كما جرى في افريقيا جفاف شديد فضلا عن غزوات الجراد . وكانت ردود فعل المجتمع الدولي التالية للكوارث متسمة بالسخاء . ولكن مراقبة هذه الكوارث وسائر الأحداث الفاجعة قد أقنعتنا بضرورة زيادة التعاون في مجال التخطيط والتأهب والمنع فيما يتعلق بالكوارث .

ونحن نؤمن بأن العقد حتمية أدبية . وهو بمثابة أول جهد منسق للحيلولة دون وقوع خسائر غير ضرورية في الأرواح من جراء المخاطر الطبيعية . وهو يتضمن أيضا معنى عمليا . والعقد يتيح فرصة قيام المجتمع العالمي ، بروح من التعاون الشامل ، باستخدام المعرفة العلمية والتقنية الكبيرة الموجودة حاليا في تخفيف المعاناة البشرية وتعزيز الأمن الاقتصادي ، ويجب إيلاء اهتمام خاص بضعف البلدان النامية عند تنفيذ العقد .

ومن ثم فإننا ، فريق الخبراء الدولي المخصص ،

نطالب :

<u>شعوب العالم</u> ، بالإضافة الى حكوماتها ، بالعمل على زيادة الوقاية من الكوارث الطبيعية ؛

<u>وحكومات جميع البلدان</u> ، بالمشاركة على نحو نشط عن طريق تعليم وتدريب مواطنيها لزيادة وعيهم ، وتعزيز التأهب الاجتماعي ، وإدماج اليقظة للكوارث في برامجها الإنمائية ، واستخدام قوة العلم والتكنولوجيا في التقليل من الخسائر المترتبة على الكوارث ؛

والمؤسسات العلمية والتكنولوجية التابعة للامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ، بدعم التعاون الدولي والإقليمي في مجال الانشطة المتصلة بالكوارث ، وبالمساهمة في نقل تكنولوجيا الحد من الكوارث ، ولا سيما في البلدان النامية التي تتعرض لهذه الكوارث .

والعقد يعتبر فرصة للعمل ، سواء على نحو فوري أو على المدى الطويل . ومن الممكن القيام فورا بتنفيذ المشاريع العلمية التي تساعد على زيادة سلامة العالم . وتنفيذ العقد يتطلب التزام المجتمع الدولي بتعزيز مستوى التعاون التقني ، وخاصة فيما يتصل بالبلدان النامية . والفريق يطالب جميع البلدان بتشكيل لجان وطنية من اجل تنسيق الجهود على الصعيد الوطني . وهو يقترح على الجمعية العامة للامم المتحدة ان تنظر في وضع آلية تعاونية فريدة ، بدعم من الموارد الخارجة عن الميزانية ، يكون من شانها أن تجمع شتى المجموعات التي تستطيع المساهمة في العقد ، وهو يطالب بالتزام المجتمع الدولي بكفالة توفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذا النشاط الهام .

والفريق على ثقة من أن هذه الاجراءات ستمكن الانسانية من تحقيق الوعد المتعلق بتعزيز الامن والرخاء .

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٨
وموجهة من المدير العام للتنمية
والتعاون الاقتصادي الدولي الى الحكومات

أتشرف بالإشارة الى قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ والمتعلق بالعقد الدولي المقترح للحد من الكوارث الطبيعية .

ويجرى الآن اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وإعداد التقارير التي طولب الأمين العام بتقديمها الى الجمعية العامة في دورتيها الثالثة والأربعين والرابعة والأربعين .

ومرفق ، طي هذا ، البلاغ الصحفي ND/293 و Corr.1 المؤرخين في ١٩ و ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٨ والوثيقة SG/A/401 فيما يتصل بإنشاء "اللجنة التوجيهية المعنية بوضع إطار لتحقيق أهداف العقد" و "فريق الخبراء الدولي المخصص المعني بالعقد" .

وفي الفقرة ٧ من القرار ١٦٩/٤٢ ، تطلب الجمعية العامة الى "جميع الحكومات أن تشترك خلال العقد في اتخاذ اجراءات دولية متضافرة من أجل الحد من الكوارث الطبيعية ، وأن تنشئ ، حسب الاقتضاء ، لجانا وطنية بالتعاون مع الأوساط العلمية والتكنولوجية ذات الصلة ، للاستقصاء عن الآليات والمرافق المتاحة للحد من المخاطر الطبيعية ، وتقييم الاحتياجات الخاصة لكل من بلدانها أو مناطقها ، بغية زيادة أو تحسين أو استكمال الآليات والمرافق القائمة ووضع استراتيجية لبلوغ الهدف المنشود" .

وفي الفقرة ٨ من هذا القرار ، تطلب الجمعية العامة كذلك الى الحكومات "أن تداوم على إعلام الأمين العام بخطط بلدانها وبالمساعدة التي يمكن تقديمها حتى يمكن أن تصبح الأمم المتحدة مركزا دوليا لتبادل المعلومات وتخزين الوثائق وتنسيق الجهود الدولية المتعلقة بالأنشطة المضطلع بها دعما للهدف والمرامي

المشار إليها أعلاه ، مما يمكن كل دولة من الدول الأعضاء من الاستفادة من خبرات البلدان الأخرى" .

وسوف أكون في غاية الامتنان لو تكرمتم بإخطاري ، في الوقت المناسب ، بأي إجراءات قد تتخذها حكومتكم من أجل إنشاء لجنة وطنية ، أو هيئة رسمية أخرى ، للعقد ، وبأي قرارات تتعلق بمشاركتها المحتملة في أنشطة العقد ، مع إرسال صورة من هذا الإخطار الى منسق الأمم المتحدة المعني بتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث . وإنه مما يساعدنا بشكل كبير ، الى حين إنشاء هذه اللجنة الوطنية ، أن تذكروا لنا إسم وعنوان الشخص أو المكتب أو المؤسسة ، الذي تستطيع الأمانة أن تراسله ، في بلدكم ، بشأن المسائل المتصلة بالأعمال التحضيرية للعقد .

(توقيع) جان ريبرت

تذييل

الأساليب الممكنة للتنظيم على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية*

١ - مقدمة

تطلب الجمعية العامة في الفقرة ٧ من قرارها ١٦٩/٤٢ الذي اعتمدته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ "الى جميع الحكومات أن تشترك خلال العقد في الاجراءات الدولية المتضافرة من أجل الحد من الكوارث الطبيعية وأن تنشئ ، حسب الاقتضاء ، لجانا وطنية بالتعاون مع الأوساط العلمية والتكنولوجية ذات الصلة ، للاستقصاء عن الآليات والمرافق المتاحة للحد من المخاطر الطبيعية ، وتقييم الاحتياجات الخاصة لكل من بلدانها أو مناطقها ، بغية زيادة أو تحسين أو استكمال الآليات والمرافق القائمة ووضع استراتيجيات لبلوغ الهدف المنشود" .

وبما أن نجاح العقد يتوقف في النهاية على الاجراءات المتخذة على المستوى الوطني أو المحلي في كل بلد ، فإن إقامة الآليات الملائمة لتخطيط أنشطة العقد وتنفيذها في كل بلد عملية بالغة الأهمية .

والغرض من هذه الوثيقة هو تقديم مقترحات عامة بشأن المهام والتشكيلات الممكنة للهيئات التي يمكن أن يجري انشاؤها في الدول الأعضاء من أجل تخطيط أنشطة العقد وتنفيذها ، مع التسليم بأن الظروف والاحتياجات الأساسية ستختلف اختلافا كبيرا من بلد الى آخر .

٢ - المهام

يفترض أن المهمة الرئيسية لمثل هذه الهيئات الوطنية ستتمثل في تخطيط وتنسيق الأنشطة المتعلقة بهدف وغايات العقد ، وهذا لا يعني الأنشطة التي تقتصر على البلد ذاته فحسب وإنما يشمل أيضا الأنشطة ذات الطابع الاقليمي أو العالمي التي يقرر البلد أن يشارك فيها .

وبصورة عامة ، ستدرج هذه الأنشطة في إحدى الفئات التالية (أو في أكثر من فئة في بعض الحالات) :

---

* صدرت أولا في الوثيقة ذات الرمز IDNDR/SC.3 ، المرفق الأول .

٢-١ تحديد مناطق الخطر وتقييم المخاطر

سيتطلب هذا عادة اجراء دراسات علمية للظواهر الطبيعية التي يحتمل أن تكون مدمرة والتي يتعرض لها البلد ، وستضطلع بها المؤسسات العلمية الأكاديمية أو الحكومية .

٢-٢ الرصد والتنبؤ والانذار

ينطوي هذا على اقامة شبكات المراقبة أو تعزيزها ، وستضطلع به في معظم الحالات المؤسسات ذاتها التي تقوم بتحديد مناطق الخطر وتقييم المخاطر . ولكن ، لابد من اشتراك الوكالات الرسمية المعنية بالاستجابة للانذارات (أي وكالات الدفاع المدني وما الى ذلك) في تكوين وتشغيل أنظمة الانذار .

٢-٣ التدابير الحمائية القصيرة الأجل والاستعداد

ردا على وجود خطر معروف وخاصة ردا على التنبؤات بأحداث وشيكة أو الانذارات بشأنها ، يمكن للاجراءات الحمائية القصيرة الأجل أو المؤقتة أن تؤدي الكثير في مجال تخفيف مدى تأثر الناس والممتلكات . ويتطلب تحقيق فعالية هذه الاجراءات إقامة تعاون وثيق مع المؤسسات العلمية المسؤولة عن الرصد والتنبؤات ، والوكالات الرسمية (مثل الدفاع المدني) المسؤولة عن السلامة العامة ، وكذلك العديد من الادارات الحكومية الأخرى كل في مجال اختصاصه .

٢-٤ التدابير الوقائية الطويلة الأجل

تشمل هذه الفئة جميع التدابير الطويلة الأجل أو الدائمة التي يمكن اتخاذها لتخفيف أوجه الضعف في التشييدات (المساكن ، والمصانع ، والطرق الرئيسية في المناطق الحضرية وما الى ذلك) . وينبغي أن تقوم هذه التدابير على تقنيات ملائمة (مثل التشييد المقاوم للزلازل أو المقاوم للريح) ، تُطَبَّق في المناطق المعرضة لهذا الخطر أو ذاك ، وستشترك في تخطيطها المؤسسات الهندسية الأكاديمية والحكومية وستقع مسؤولية تطبيقها على عاتق الادارات الحكومية المعنية (مثل الأشغال العامة ، والتخطيط الحضري والاقليمي ، والحماية البيئية ، وما الى ذلك) .

٢-٥ استخدام الأراضي وادارة المخاطر

يمكن السيطرة الى حد ما على المخاطر والخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية عن طريق استخدام الأراضي بصورة ملائمة واختيار المناطق الأقل خطرا لاقامة المستوطنات البشرية وللاستثمارات . وستتولى هذا وكالات التخطيط الحكومية والشركات الانمائية العامة والخاصة ومؤسسات التأمين ، وما الى ذلك .

٦-٢ التعليم والإعلام العامان

لا يمكن تحقيق فعالية أي من التدابير الوقائية أو الحمائية المحددة أعلاه بدون مشاركة متنورة من السكان ككل . وستتولى عادة سلطات التعليم الوطنية والمحلية مسألة إعداد المواد لاستخدامها في المدارس والكليات . ومن ناحية أخرى ، تؤدي وسائط الإعلام دورا حيويا في مجال الإعلام ، على المدى الطويل وفي أوقات الطوارئ ، وعليه ينبغي إعدادها للقيام بهذا الدور بفعالية .

٣ - التشكيل

نظرا الى تنوع الأنشطة المحددة أعلاه ، من المستصوب أن تتضمن الهيئة الوطنية ممثلين للوكالات الحكومية والمؤسسات المهنية الأكاديمية والعامة والخاصة المهتمة بهدف وغايات العقد ، ومنها على سبيل المثال ما يلي :

٣-١ الوكالات الحكومية المعنية بالأشغال العامة والتخطيط الحضري والاقليمي ، والمواصلات ، والبحث العلمي والتقني ، والتعليم ، والصحة ، والدفاع المدني ، والإعلام وما الى ذلك .

٣-٢ ادارات ودوائر الأرصاد الجوية ، وعلم المياه ، والجيولوجيا ، وعلم المحيطات .

٣-٣ المؤسسات الأكاديمية المعنية بالبحوث المتعلقة بالمخاطر الطبيعية ، والهندسة المدنية والهيكلية ، والعلوم الاجتماعية ، والاقتصاد وما الى ذلك .

٣-٤ شركات الاستثمار والشركات الانمائية العامة والخاصة وشركات التأمين .

٣-٥ الرابطات والوكالات المهنية غير الحكومية المعنية بجانب أو آخر من جوانب منع الكوارث والاستعداد لها .

ونظرا الى المجموعة الواسعة للأنشطة التي سينطوي عليها العقد ، والى ضرورة تحقيق التنسيق الفعال ، من المستصوب أن يترأس الهيئة الوطنية المسؤولة عضو حكومي رفيع المستوى (أو ممثله) يكون هو المسؤول المباشر عنها .

المرفق الرابع

قائمة باللجان الوطنية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية و/أو الأشخاص المسؤولين الذين عينتهم حكوماتهم

(في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩)

أفغانستان	أنشئت لجنة وطنية : الرئيس : السيد سيد أمان الدين أمين ، نائب رئيس الوزراء . ومكتب التأهب للكوارث ، التابع لمجلس الوزراء (الرئيس دستاغير ساداقي) ، في كابول هو المسؤول عن الاتصال بصورة دائمة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث .
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	عين السفير المتقاعد غونثر فان فيل ممثلا لوزير الخارجية الفيدرالي لشؤون عقد الأمم المتحدة للحد من الكوارث الطبيعية . وعنوانه كالآتي : Der Beauftragte des Bundesministers des Auswartigen für die Internationale Dekade für Katastrophenvorbeugung, Botschafter a. D. Gunther van Well, Gesschaftsstelle beim Generalsekretariat des Deutschen Roten Kreuzes,
أوروغواي	أنشئت لجنة تحضيرية .
ايسلندا	لجنة وطنية : إدارة الدفاع المدني .
بلغاريا	مركز التنسيق : Dr. M. Brainov, VIAS, Sofia.
بولندا	مركز التنسيق : وزارة البيئة والموارد الطبيعية .

بيرو

مركز التنسيق :

السيد خوليو فارداز ، رئيس بنك كومرسيو ، ونائب رئيس بنك هيبوتكاريو ، وأرماندو فيلانويفا المساعد الخاص لرئيس الوزراء ومستشاره لشؤون الأمم المتحدة (tel. 369838 or 289656) .

تركيا

أنشئت لجنة وطنية :

ستقوم دائرة تقييم الزلازل التابعة للإدارة العامة لشؤون الكوارث في وزارة الأشغال العامة والمستوطنات بمهمة أمانة اللجنة الوطنية للعقد . وعنوان اللجنة هو :

Bayindirlik ve iskan Bankanligi, Afet Isleri Genel Müdürlügü, Eskisehir Yolu 10.KM., Lodumlu Mevkii, Ankara, Turkey .

جمهورية افريقيا الوسطى

مكتب التنسيق :

Colonel Didace N'Dayen, Président du Comité national de lutte contre l'incendie, les feux de brousse et autres calamités, B. P. 1859, Bangui .

جنوب افريقيا

مركز التنسيق :

Mr. G. de Villiers, Director, The South African Institution of Civil Engineers, 9 St. David's Place, Parktown, 2193 .

الدانمرك

مركز التنسيق :

Ms. Birte Poulsen, Head of Division, Ministry of Foreign Affairs, DANIDA - DM. II, Asiatisk Plads 2, DK-1448 Copenhagen .

السودان

يجري إنشاء لجنة وطنية :

الرئيس : سعادة السيد حسن على شابو ، وزير الرعاية الاجتماعية وشؤون اللاجئين والنازحين ؛

نائب الرئيس : الدكتور الحق الطيب ، المفوض بالنيابة ، مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير ، ص. ب. ١٩٧٥ ، الخرطوم . سترسل أسماء أعضاء اللجنة فيما بعد .

السويد

مكتب التنسيق :

Statens Räddningsverk

Mr. Nils Olof Sandberg, Head of Department, Statens Räddningsverk, Karolinen, S-651 80 Karlstad .

الصين

أنشئت لجنة وطنية :

المدير : نائب رئيس الوزراء شان يي يون ؛

نائب المدير : كوي ناي فو ، وزير وزارة الشؤون المدنية .

فانواتو

مركز التنسيق :

عين السيد درك لولوم منسقا للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

Mr. Derek Lulum, Senior Disaster Officer, National Disaster Management Office, Ministry of Home Affairs, Private Mail Bag, Port Vila, .

الفلبين

مركز التنسيق :

Fidel V. Ramos, Secretary and Chairman of the National Disaster Co-ordinating Council, Department of National Defense, Camp General Emilio Aguinaldo, Quezon City . أنشئت أربع لجان خاصة تابعة لمجلس تنسيق الكوارث الوطني لدعم العقد :

- اللجنة المعنية بالتدابير الهيكلية
- اللجنة المعنية بالتدابير غير الهيكلية
- اللجنة المعنية بالبحوث المتعلقة بالكوارث
- اللجنة المعنية بالتشريعات المتعلقة بالكوارث .

قطر

مركز التنسيق :
مكتب الاتصال لشؤون العقد ،
الدكتور محمد رجائي فودة ، مدير شعبة الحوادث والطوارئ التابعة لمؤسسة حمد الطبية ، الدوحة ، قطر .

الكرسي الرسولي

مركز التنسيق :
المجلس البابوي "Cor unum" .

كوبا

مركز التنسيق :
Mr. Daniel Alonso Dominguez, Oficina para casos de Desastres, Defensa Civil de Cuba, Havana .

كينيا

بانتظار تشكيل لجنة وطنية للكوارث الطبيعية ، يتولى مسائل العقد
The Famine Relief Fund, c/o The Permanent Secretary, Office of the President, P. O. Box 30510, Nairobi .

لختنشتاين

مركز التنسيق :
Office pour les Affaires étrangères de la Principauté du Liechtenstein, Mr. Roland Marxer, Heiligkreuz 14, 9490 Vaduz .

المغرب

مركز التنسيق :
الدكتور ادريس بن ساري ، مدير المركز الوطني للبحوث
ص. ب. ١٣٤٦ ، الرباط

Dr. Driss Ben Sari, Directeur,
Centre national de recherche,
· B.P. 1346, Rabat R.P.

منغوليا

مركز التنسيق : وزارة حماية الطبيعة والبيئة .

موريشيوس

مركز التنسيق :

The Secretary for Home Affairs,
Prime Minister's Office, Government
· House, Port Louis, Mauritius

النمسا

مركز التنسيق :

Dr. E. Kussbach, Minister,
Austrian Federal Ministry for
Foreign Affairs, Abt.42,
· Ballhausplatz 2, A-1014 Vienna

هنغاريا

مركز التنسيق :

Dr. Jànos Zàkonyi, Deputy Head of
Department, Ministry of Environment
and Water Management
· 1394 Budapest, P.O.Box 351

الولايات المتحدة الأمريكية

أعلن الكونغرس المائة في دورته الثانية وبمقتضى القرار ٢٩٠ عقد الولايات المتحدة للحد من الكوارث الطبيعية ، كوسيلة لدعم هدف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، قرار مجلس الشيوخ ١٣١ (٣ أيار/مايو ١٩٨٨) .

أنشئت لجنة وطنية :

Chairman: Mr. Richard E. Hallgren,
Executive Director,
American Meteorological Society,
. 45 Beacon St., Boston, Mass. 02108

اليابان

أنشئت لجنة مؤقتة للعقد يترأسها مستشار أمانة الوكالة الوطنية للاراضي التابعة لرئيس الوزراء ، في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٨ : وأعضاؤها هم مديرو جميع الوزارات المسؤولة ، وممثلو الحكومات المحلية ، والمجموعات الاكاديمية وما الى ذلك . ومن المزمع إنشاء المقر الوطني في مرحلة لاحقة .

- - - - -